موارد الطاقة واثرها في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط

الباحثة. زهراء عباس هادي أ.د. دياري صالح مجيد
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا قسم الجغرافيا

Energy Resources and Regional conflict on the maritime border in the Eastern Mediterranean

Zahra Abbas Hadi **Prof. Dr Diyari Saleh Majeed**
University of Kufa / Faculty University of Karbala Faculty
Education for Girls of Education for Human Sciences
Department of Geography Department of Geography
Zahraa5573 @gmail.com Diyari.majid@gmail.com

Abstract

The study of the energy resources and the regional conflict on the maritime borders in the eastern Mediterranean is one of the important studies that are important to the discovery of the energy resources in this region and it's geopolitical importance, and contributed to fueling the regional conflict over the maritime borders in the region .

Keywords: conflict, eastern Mediterranean, maritime border, energy resources

الملخص:

تعد دراسة موارد الطاقة والصراع الأقليمي على الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط من الدراسات المهمة والتي تأتي اهميتها من اكتشاف مصادر الطاقة في هذه المنطقة وما تضفيه لها من اهمية جيوبولتيكية، كما انها اسهمت في تأجيج الصراع الإقليمي حول الحدود البحرية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الصراع، شرق المتوسط، الحدود البحرية، موارد الطاقة

المقدمة:

تمثل منطقة شرق البحر المتوسط بؤرة صراع تأريخي قديم، فهناك صراع قائم بين تركيا وقبرص وايضا بين الكيان الصهيوني والدول العربية. ومع اكتشاف الطاقة وعدم وجود تشريعات قانونية تخص تحديد المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة تصاعدت حدة التوترات والصراعات السياسية في المنطقة، ومن ثم شكلت الطاقة والحدود البحرية المحاور الرئيسة للصراع الحديث في شرق المتوسط، فالحدود البحرية لم تَكُن مُرسمة من قبل ولكن بعد الإعلان عن وجود مكامن للنفط والغاز الطبيعي في مياه البحر بدأت دول المنطقة تتسابق فيما بينها للوصول الى تلك الموارد والسيطرة عليها وسارع بعضها في ترسيم الحدود وفقاً لرغباتها ومصالحها الإقتصادية والسياسية، ومن ثم رَسمت مياهها على حساب الدول الأخرى كما هو الحال بين (الكيان الصهيوني و لبنان)، اما البعض الآخر فقد اعتمد على الاتفاقيات الثنائية في ترسيم حدودها البحرية كما هو الحال بالنسبة لقبرص ومصر وقبرص ولبنان و قبرص والكيان الصهيوني.

مشكلة البحث: هل اثرت موارد الطاقة في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط ؟

فرضية البحث: اثرت مصادر الطاقة في تأجيج الصراع الإقليمي حول الحدود البحرية في شرق المتوسط مما ادى الى تأجيج الصراع بين لبنان والكيان الصهيوني من جهة والصراع التركي – القبرصي من جهة اخرى.

حدود منطقة الدراسة: الحدود المكانية: هناك عدة اراء حول تحديد منطقة شرق البحر المتوسط، فهناك رأي يحددها بالشام وقبرص وتركيا وآخر يحددها بالشام وتركيا ومصر واليونان وقبرص والرأي الأخير هو الذي تم اعتماده مع استثناء اليونان والأردن ؛ لأنها لا تحتوي على مصادر للطاقة في مياهها الإقليمية وبهذا فإن منطقة الدراسة تمتد من هضبة الأناضول شمالاً وحتى مصر جنوباً ومنطقة الشام شرقاً (سوريا، لبنان، فلسطين والكيان الصهيوني) ومن جهة الغرب تتمثل حدود الدراسة بقبرص والحدود الشرقية

للحوض الوسطي في شرق المتوسط، وبهذا فهي تقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (30°– 42°) شمالاً، وبين خطي الطول (26° – 30`36°) شرقاً (يُنظر خريطة 1) اما الحدود الزمانية: بدأت برامج التنقيب والاستكشاف البترولي في شرق البحر المتوسط في عام 1999 ولازالت عمليات الإستكشاف قائمة حتى الوقت الحاضر (2017).

منهجية الدراسة: تم الإعتماد على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي في توضيح بعض الجوانب التاريخية المتعلقة بالمشكلة القبرصية.

هيكلية البحث: احتوى البحث على مقدمة احتوت المشكلة والفرضية وحدود منطقة الدراسة والمنهجية والهيكلية، كما واحتوى البحث على فقرتين ؛ الأولى تتعلق بالصراع الأقليمي ومحاوره والثانية تضمنت نظرة مستقبلية للصراع القائم في المنطقة، هذا وتضمن البحث خاتمة.

خريطة (1)الحدود المكانية لشرق البحر المتوسط

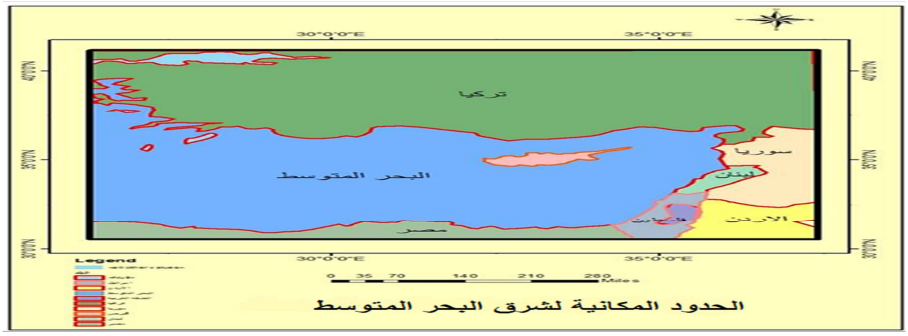

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

(1) Land Sat

(2) International Hydrographic Organization, Limits Of Oceans And Seas, 1953, P.15 .

اولاً: الصراع الإقليمي ومحاوره:

الصراع الإقليمي: يكون الصراع على المستوى الإقليمي في حال وجود تعارض في المصالح بين الدول المتجاورة كما هو الحال في النزاعات الحدودية الموجودة في منطقة الدراسة وما تحتويه من موارد، ومحاور هذا الصراع هي:

أ- **قبرص – تركيا:** تعد جزيرة قبرص ثالث اكبر جزيرة في شرق البحر المتوسط بعد جزيرتي (صقليا وسردينيا) اعلنت استقلالها في عام 1960 وفي عام 1974 تم تقسيم الجزيرة الى قسمين: الجزء الناطق بالتركية (القبارصة الأتراك) في الشمال والجزء اليوناني بالجنوب (القبارصة اليونان) بعد الغزو العسكري التركي لقبرص بعد انقلاب فاشل برعاية أثينا ولم تنسحب منها القوات المسلحة التركية حتى الوقت الحاضر(1).

وفي عام 1983 اعلنت تركيا بأن المنطقة الشمالية من قبرص تقع تحت سيطرتها وتشكل ما نسبته (37%) من الجزيرة والتي يعترف بها من قبل تركيا فقط. ولا يزال الإستيلاء التركي محل نزاع دولي ومصدر توتر بين شمال وجنوب قبرص، وكان للأمم المتحدة عدة محاولات لحل هذا الصراع منذ عام 1983 الا انها جميعاً كانت دون جدوى، وفي عام 1984 إقترحت إقامة إتحاد ثنائي بين الطرفين لكن المفاوضات أخفقت في ذلك وتم استئنافها بعد اربع سنوات ولكنها اخفت مجدداً في تحقيق انشاء الأتحاد بعد أن تقدمت قبرص بطلب الإنضمام الى الإتحاد الأوربي، وتم الاعتراف بها كدولة عضو في الإتحاد عام 2004 وقد تولت قبرص رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي في الفترة من شهر تموز (يوليو) وحتى شهر كانون الأول (ديسمبر) لعام 2012 وحاولت عدة مرات حل الصراع الا انها اخفقت في محاولاتها ولكن اكتشاف موارد الطاقة في منطقة الدراسة ربما يضع حلاً لهذا الصراع إذ سعت قبرص لتدوين حقها وتعزيز مكانتها القانونية والدبلوماسية في شرق البحر المتوسط بتوقيعها لأتفاقيات الحدود البحرية مع كل من مصر ولبنان وسوريا والكيان الصهيوني منذ عام 2003 (2)، وبموجب هذه الاتفاقيات رسمت قبرص حدودها البحرية وقامت بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في منطقة تبلغ مساحتها 51 كيلو متر مربع في الجزء الجنوبي من مياهها والتي تم تقسيمها الى 13 قطاع(3). ففي عام 2011 جرت عمليات الحفر في أحد هذه القطاعات وتم التأكد من وجود

كميات من الغاز الطبيعي في هذه القطاعات البحرية لكن تركيا وقبرص التركية عارضت عمليات الحفر واصرت على انه ليس من حق قبرص اليونانـية استـغلال تلك الثروات، ولم تتلقَ هذه الآراء سوى تعاطف القليل من الدول. كما اكدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ان لقبرص الحقوق السيادية في استغلال كافة الموارد التي تندرج ضمن منطقتها الإقتصادية الخالصة وعارضت تركيا ذلك وهددت بأنها سوف تتخذ خطوات عسكرية لمنع نيقوسيا من استغلال موارد الطاقة الجديدة ومع ذلك فإن هذه التهديدات لا يمكن ان تعطي الكثير من المصداقية إذ ان اي محاولة لاستعمال القوة ضد قبرص ستؤدي تلقائياً الى إستجابة دبلوماسية قوية من الإتحاد الأوربي خاصة انها ترغب بالانضمام للاتحاد وإن استعمالها للقوة العسكرية ضد قبرص للحصول على موارد الطاقة سوف يُشكل عائقاً امام ذلك(4).

واكتشاف هذه الموارد ادى الى تأجيج الصراع على المناطق البحرية التي تتركز فيها، فقامت تركيا بتوقيع اتفاقية عام 2011 مع قبرص اليونانية الخاصة بتحديد الجرف القاري والذي يحتوي على سبعة قطع بحرية، ستة منها تابعة لقبرص اليونانية (1، 2، 3، 8، 9، 13) وقامت بإستكشاف المنطقة حيث بدأت شركة (Turkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı) بإستكشاف الموارد الهيدروكربونية في مياه قبرص التركية، كما انها طالبت بالقطاعات البحرية التي تتداخل مع قطاعات نيقوسيا في الجنوب الغربي (4 ، 5، 6، 7)(5)، وفي عام 2013 قررت تركيا اجراء المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في الجزء الجنوبي من مياه قبرص من خلال ارسال سفينة البحث (باربا‌روس)(6).

ومن ثم عملت قبرص بعض التغيرات في سياسات الدفاع الداخلي والخارجي إذ اعلن ذلك وزير الدفاع فوتيس فوتيو Fotis Fotiou في 18 اغسطس 2013 قائلاً: " إن موارد الطاقة التي اكتشفت مؤخراً جعلت قبرص تتخذ اجراءات لأصلاح سياسيتها الدفاعية "، وبعد ذلك تم إنشاء تحالفات مع قوى عسكرية (لها وجود عسكري في المنطقة الإقتصادية الخالصة لقبرص) من اجل توفير قوة رادعة لتركيا (7)، ومن ثم تأمين السيادة على الغاز بين البلدين، فشكلت قبرص تحالف الطاقة او ما يسمى (مثلث الطاقة) مع اسرائيل واليونان ضد تركيا. فضلاً عن انه في اواخر عام 2014 بدأت قبرص بالاشتراك مع روسيا واسرائيل مناورات عسكرية باستعمال سلاحي الجو والبحرية على مشاريع الغاز رداً على قرار تركيا بأجراء عملية مسح للمنطقة ورصدت سفينة البحث (باربا‌روس) وسفينتين اخريين في طريقهما الى الجنوب الشرقي من قبرص بحثاً عن النفط والغاز الطبيعي، كما قدمت اول رخصة لاكتشاف النفط والغاز لشركة نوبل انرجي (الأمريكية) ومن ثم فإنها ضمنت ان التهديدات العسكرية التركية لمشاريع الغاز لن تؤدي الى هجوم عسكري يعمل على توقف عمليات استخراج الغاز فضلاً عن انها سمحت للجيش الروسي بإستخدام قواعدها العسكرية الجوية والبحرية، ومن ثم فإن هذه التحالفات مع روسيا والولايات المتحدة واسرائيل تشير الى سياسة الدفاع الجديدة التي اتبعتها قبرص وان هذا التحول في السياسة ادى الى تكثيف الوجود العسكري في جنوب الجزيرة (قبرص اليونانية) وبالمـقابل تفاقَم الوجود العسكري التركي شمال الجزيرة والمنطقة المحيطة بها(8). وبذلك فأن قبرص وفرت دفاع فعّال لحقول النفط والغاز ومنصات الحفر في مياهها الإقليمية، وان تهديدات تركيا لا تُشكل خطورة على موارد الطاقة فيها ذلك لأن تركيا تسعى الى الإنضمام للإتحاد الأوربي ، لذا لجأت الى المفاوضات في عام 2013 والتي من شأنها ان تُعيد توحيد الجزيرة ومن ثم فإنها سوف تعمل على احلال السلام في المنطقة.

ففي عامي 2013 و 2015 انتقلت قبرص على نقطة محورية في التغيير الفعلي إذ تم عقد اتفاق تفاهم بين الرئيسيين المنتخبي نيكوس أناستسيادس (i.e. Nikos Anastasiades) (قبرص اليونانية) و مصطفى اكينسي Mustafa Akinci)) (قبرص التركية) وهذا الاتفاق لأجل توحيد الجزيرة هناك تفاهماً بين الاثنين وخاصة من الجانب التركي ويُشارك الرئيسان في وضع خطة التفاوض التي تتضمن النقاط الرئيسة مثل مسألة الأرض(9). وفي 15 مايو (ايار) 2016 أصدر الرئيسان بياناً مشتركاً هدفه التوصل الى اتفاق بحلول نهاية عام 2016 وخلال الأشهر الأخيرة من العام اجتمعا عدة مرات لمناقشة الشروط الحاسمة له وكانت هذه الاجتماعات في مطار نيقوسيا السابق الذي أغلق منذ عام 1974 وهذا يعني ان ملامح الحل واضحة الى حد ما فهو يشير الى اتحاد المنطقتين ويسعى الرئيسيين الى توقيع الأتفاق واحالته الى الاستفاء في عام 2017 الا انه لا تزال هناك قضايا عالقة مثل إعادة بناء الثقة بين الطرفين والمجتمعات المحلية وبعض الضمانات المتعلقة بالأراضي ووجود ما يقرب من 35,000

جندي تركي في الجزيرة فضلاً عن نقطة رئيسة وهي الحملة الإنتخابية الرئاسية لعام 2017 لكلا الجانبين، كما ان البرلمان القبرصي اليوناني الذي تشكل نتيجة الإنتخابات التي حدثت في 22 مايو / ايار 2016 كان مجزأ جداً، وإن القوى المؤيدة للتوحيد لا تزال تحظى بأغلبية وكذلك فشل خطة عنان* لتوحيد الجزيرة في عام 2003 بعد ان جرى التصويت عليها إذ صوت ضدها الطرف القبرصي اليوناني في حين ايدها الحزب التركي، وان التوحيد سيؤدي الى حدوث نمو اقتصادي في الجزيرة اذ ان الناتج الإجمالي يمكن ان ينمو بنسبة 4,3 % سنوياً مع النظر الى فرص الاستغلال المشترك الاكتشافات الأخيرة لموارد الطاقة (10).

وفي 8 نوفمبر 2016 التقى الجانبين في مونت بيليرين (Mont Pelerin) في سويسرا من اجل ايجاد حل لتلك القضايا والتوصل الى اتفاق بين الطرفين، وخلال الأسبوع الأول من هذه المفاوضات تمت مناقشة العديد من القضايا وتقديم الخرائط للحدود الجديدة للدولة المُراد تأسيسها كما تمت مناقشة قضية الخلاف على الأرض وكذلك عدد الأشخاص المشردين (معظمهم من القبارصة اليونان)، و استؤنفت المفاوضات في 20 و 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 الا انه لم يتم التوصل الى اي اتفاق(11). وفي 2017 صرح وزير الخارجية التركية بما انه لم يتم التوصل الى اتفاق وتسوية شاملة للمشكلة لا يحق لقبرص التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط واشار الى إصرار حكومة الجزء الجنوبي على التصرف كأنها المالكة الوحيدة للجزيرة المقسمة، متجاهلة حقوق القبارصة الأتراك في الموادر الطبيعية بالمنطقة،على الرغم من جميع التحذيرات كما أكد على أن تركيا حازمة في حماية حقوقها ومصالحها على الجرف القاري، ومواصلة دعمها لقبرص التركية واشار الى قيام تركيا بالاستعدادات اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة في مناطق الترخيص شرقي البحر المتوسط، في إطار رخصة التنقيب الحاصلة عليها من قبل جمهورية قبرص التركية(12).

ووفقاً لما تقدم فان الصراع مستمر طالما ان كلا الطرفين متمسك بمطالبه برغم كل المفاوضات التي جرت والتفاؤلات التي صرح بها رؤساء الطائفتين عن التوصل الى حل وانهاء الصراع بينهما واستثمار الموارد المكتشفة، وفي حال بدء تركيا بالتنقيب في مياه شرق المتوسط فإن ذلك سوف يؤدي الى حدوث ازمة سياسية جديدة في المنطقة.

ب- الكيان الصهيوني – لبنان: يُعد اكتشاف الغاز في حوض ليفانت السبب الرئيسي للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان واسرائيل خاصة بعد ان اكتشفت اسرائيل حقولاً للغاز في المنطقة القريبة من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلي تامار وليفياثان وان الاكتشافات تُشكل فرص عظيمة وواعدة لكلا البلدين، كما انها سببت خلافاً حول الحدود البحرية ؛ ذلك لأن هناك تداخل في الحدود البحرية للبلدين مما ادى الى التنافس ببينهما من اجل الوصول الى المناطق التي يتركز بها الغاز الطبيعي (13). فالحدود اللبنانية الجنوبية تتداخل مع حدود الكيان الصهيوني الشمالية ولم يتم الاتفاق على تحديد الحدود البحرية رسمياً بين البلدين، والأهم من ذلك ان تصاعد الصراع يُركز على تعيين حدود المنطقة الإقتصادية الخالصة لكلاهما ؛ لأنها تحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومن وجهة نظر لبنان فإن موارد الطاقة المكتشفة في المنطقة المتنازع عليها هي جزء من مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وبناءً على ذلك صرحت لبنان بأنه في حالة وقوع اي عدوان على مواردها النفطية والغازية فإنها لن تبقى صامتة(14)، وهذا ما اكده رئيس الوزراء اللبناني ميشال سليمان بقوله (اننا نؤكد وبقوة على حقوقنا السيادية والاقتصادية الكاملة على مياهنا الإقليمية ومنطقتنا الاقتصادية الخالصة وحريتنا في استغلال مواردنا الطبيعية سواء كانت على اليابسة أو في أعماق البحار بعيدا عن أي تصميمات أو التهديدات. وفي الواقع، وجهنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من المراسلات التي وضحت حدود هذه المياه، ومدى شرعيتها، والإحداثيات الجغرافية التي تتعلق بالحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة في لبنان، معترضة على وجه الخصوص الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية التي تؤثر على هذه الحقوق، وعلاوة على ذلك حذرنا من أي مبادرة لاستغلال موارد المناطق البحرية المتنازع عليها، وطلبنا من الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير التي يراها مناسبة لتجنب اي صراع)(15).

كما اكد وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل " ان لبنان عازمة على الدفاع عن موارد النفط والغاز في المنطقة الإقتصادية الخالصة، خاصة اننا ملتزمون بقانون البحار واذا كانت اسرائيل تنتهك القانون فإنها سوف تدفع الثمن "(16)، فضلاً عن ذلك فقد حذر زعيم حزب الله (حسن نصر الله) من محاولة سرقة الموارد البحرية اللبنانية وقال " انه سيرد على اي هجوم اسرائيلي على

منشآت النفط والغاز في البلاد " ووجه تهديد رسمي لأسرائيل " ان الذين يضرون منشآتنا سنلحق الضرر بمنشآتهم.. نحذر إسرائيل من عدم المساس بهذه المنطقة او محاولة سرقة موارد لبنان "(17)، ومن جانب اخر تطالب اسرائيل بحقوقها السيادية على النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها وصرحت بأنها على استعداد لإستخدام القوة العسكرية لحماية موارد الطاقة من أي هجوم لبناني وقد قال وزير البنى التحتية الأسرائيلية عوزي لانداو (Uzi Landau): " ان اسرائيل لن تتردد في استعمال القوة العسكرية لحماية حقول الغاز في اسرائيل من لبنان " (18)، ووصف رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) حقول الغاز انها " هدف ستراتيجي يحاول اعداء اسرائيل تقويضه " وتعهد بإن " اسرائيل ستدافع عن مواردها" ومنذ ذلك الوقت قدمت البحرية الإسرائيلية إلى الحكومة خطة أمنية بحرية تكلف ما بين 40 مليون دولار و 70 مليون دولار للدفاع عن حقول الغاز، واستناداً على تصريحات الطرفين، اذا لم يتم تسوية النزاع حول ترسيم الحدود البحرية بالطرق السلمية فإن التهديدات باستعمال القوة العسكرية قد تتحقق(19). لا سيما ان حزب الله يمتلك مستودعاً للأسلحة يحتوي على 33,000 صاروخ يمكنها ان تصل الى منصات الغاز قبالة سواحل اسرائيل، كما لديه غواصات صغيرة وطائرات مسلحة وقوارب حربية كلها من شأنها ان تهدد الأهداف الكامنة في شرق البحر المتوسط (20).

ويبلغ طول المنطقة المتنازع عليها في الساحل الإسرائيلي – اللبناني 22 متراً فقط، اما طول الحافة الخارجية للمنطقة الإقتصادية الخالصة فيبلغ 17 كيلو متر واجمالاً تُشكل مساحة المنطقة المتنازع عليها 860 كيلو متر مربع. وعلى الرغم من صغر حجم المنطقة الا انها غنية بالموارد الطبيعية، ولم يجرِ فيها اي نشاط للحفر ولم تمنح البلدان تراخيص في هذه المنطقة ، ولم تحدث اي مفاوضات سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة بين البلدين وعلى الرغم من استمرار النزاع بينهما فلا يُحتمل ان يكون هناك مفاوضات لإيجاد حل لمشكلة الحدود البحرية ذلك لأن لبنان لا تعترف بشيء يسمى بدولة اسرائيل (21). بينما تعد فلسطين دولة مجاورة لها كما انه لا يوجد اعتراف رسمي بالخط الحدودي الذي رسمته الأمم المتحدة بين البلدين منذ عام 2000 (22)، ويسمى هذا الخط " بالخط الأزرق " وقرار الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان بناءً على ترسيم هذا الخط، فضلاً عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 لعام 2006 لترسيم الحدود ولم يلتزم به كلا الطرفين، فضلاً عن ان الحدود البحرية تعتمد على الحدود البرية فأن الخلاف حول ترسيمها سوف يكون مبنياً على الخلاف الأول، ومن ثم فأن عدم وجود خرائط واتفاقيات خاصة يتم الاعتماد عليها في ترسيم الحدود البحرية ادى الى تصعيد الصراع بين الطرفين وصعوبة ايجاد حل لمسألة اكتشافات حقول الغاز في شرق البحر المتوسط(23)، وحاولت قبرص التوسط بين البلدين من اجل ترسيم الحدود البحرية ؛ لأنها تسعى الى جذب المستثمرين لتعزيز مشاريع الاستكشافات المشتركة بين البلدان الثلاثة(24)، وفي 17 كانون الثاني 2007 عقدت قبرص اتفاقية مع لبنان لترسيم حدود المنطقة الإقتصادية الخالصة اذ تم تحديد 6 نقاط متساوية الأبعاد على طول الخط الغربي ومن الجنوب الى الشمال. ومن ثم وفقاً لنص الاتفاقية تمّ تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين بالاستناد إلى خط المنتصف الذي تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة على خطوط الأساس لكلا الطرفين، كما هو معرّف ومحدد وفق النقاط المحددة من (1) إلى (6) المبينة في الاحداثيات الجغرافية الملحقة بالاتفاقية التي وقع عليها الطرفان (خريطة 2)، إلا ان البرلمان اللبناني رفض مصادقة هذه الاتفاقية بسبب عدم تحديد قيمة النقطة 1 من قبل المفاوضين اللبنانيين وهذا ما يتناقض عمّا اعرب عنه الأتفاق القبرصي اللبناني في المادة الأولى (يمكن تغيير الحدود في المستقبل وفقاً لاتفاقيات خاصة مع الدول المعنية) والسبب الأرجح هو الضغط السياسي من قبل تركيا التي عارضت اتفاقيات قبرص التي ابرمتها مع كل من مصر واسرائيل ايضا بالأضافة الى ذلك ان لبنان في حالة تفاوض مع تركيا بشأن اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت في نهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2010(25). ومن جانب اخر فإنها اعتمدت من قبل مجلس الوزراء (القرار رقم 51) في ايار / مايو 2009. وارسلت الاحداثيات الجغرافية الى الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/ تموز واكتوبر/ تشرين الأول 2010، وأُضيف للنقاط الست التي تم تحديدها عام 2007 الحدود الشمالية والجنوبية للمنطقة الإقتصادية الخالصة وتوفير احداثيات جديدة للحدود في الشمال مع (سوريا وقبرص) والجنوب مع قبرص إذ تمت اضافة النقطة 7 في الشمال والنقطة 23 في الجنوب والتي تمثل الحدود الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للبنان. ويشير هذا الترسيم الى خريطة الأدميرالية البريطانية والتي تعترف بها اسرائيل،

وقد تم تحديد القسمان الشمالي والجنوبي برسم خطوط وسطية على مسافة متساوية من خطوط الأساس على النحو الذي اوصى به قانون البحار(26). وتختلف الأحداثيات الجغرافية للحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان مع اسرائيل والحدود الغربية مع قبرص عن ما تعده اسرائيل حدودها البحرية مع لبنان وما هو منصوص عليه في اتفاقية قبرص – لبنان لعام 2007، لهذا طلبت لبنان من قبرص اعادة النظر في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اسرائيل، ذلك لأن الأتفاقية انشأت حدوداً بحرية تبدأ بالنقطة 1 بدلاً من النقطة 23 التي اقترحتها لبنان والتي تبعد مسافة 1 كيلو متر من الجنوب الغربي ومن ثم فإنها تتطابق مع المنطقة التي تطالب بها اسرائيل(27). مما ادى الى خلق منطقة تداخل بين البلدين وبالتالي فأنها تُشكل منطقة صراع حول الحدود البحرية (يُنظر خريطة 3)، وقد سعى

خريطة (2) الحدود البحرية بين لبنان وقبرص بحسب اتفاقية عام 2007

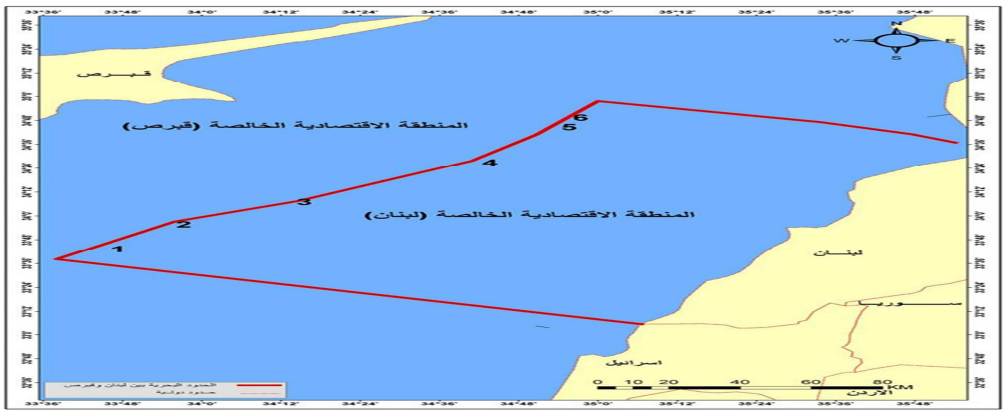

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

Daniel Meier, Lebanon’s Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation , St. Anthony's Collge, University Of Oxford, 2013, p.3.

وزير الطاقة القبرصي Lakkotrypis الى ايجاد حل لمسألة الحدود البحرية المتنازع عليها، فأي تقدم من جانب اسرائيل او لبنان فانه سوف يؤثر بطريقة غير مباشرة على قبرص، وقد سعت قبرص لتوقيع اتفاقية مع لبنان خاصة باستغلال الموارد الهيدروكربونية على اساس خط الوسط(28).

وفي 20 حزيران / يونيو 2011 بعثت لبنان رسالة الى الأمم المتحدة احتجت بها على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص واسرائيل اذ انها اقتطعت جزءاً من المنطقة الإقتصادية الخالصة للبنان الامر يُشكل تعدياً بشكل فاضح على حقوق لبنان السيادية على تلك المنطقة. واكدت لبنان بأن النقطة 1 تمثل نقطة مشتركة بين لبنان وقبرص فقط ولا يمكن النظر اليها كنقطة مشتركة بين اسرائيل ولبنان وهي ليست نقطة طرفية لذا لا تؤخذ كنقطة بداية بين قبرص واي بلد آخر، فهي مجرد نقطة كسائر النقاط الموجودة على هذا الخط(29).

وفي 12 حزيران 2011 بعثت اسرائيل الاحداثيات الجغرافية الى الأمم المتحدة لتعيين حدودها البحرية المقترحة استناداً لاتفاقية تعيين الحدود بين اسرائيل وقبرص لعام 2009، وبناء على ذلك ارسلت لبنان رسالة الى الأمم المتحدة اوضحت بأن " الاحداثيات الجغرافية المودعة من قبل الكيان الصهيوني تنتهك الحقوق السيادية والاقتصادية للبنان في مياهها الاقليمية ومياهها الاقتصادية الخالصة وبأنها تقتطع مساحة تبلغ 860 كيلو متر مربع " (30). ونتيجة لذلك فإن قبرص التي تفاوضت مع لبنان واسرائيل على الحدود البحرية وجدت نفسها في وضع دبلوماسي معقد وان لبنان لن يصدق اتفاقيته مع قبرص الى ان يتم اعادة التفاوض عليها وهذا ما لا يمكن ان يحدث اذا لم يتم اعادة التفاوض بين قبرص واسرائيل وهذا الأمر غير مرجح، اذ ان اسرائيل لا تقبل بتعديل ترسيم الحدود، اما اذا تمت تسوية النزاع بين لبنان واسرائيل فإن تصديق الاتفاقية سوف يصبح ممكناً، وعلى الرغم من حالة الحرب بين البلدين وعدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما الا ان هناك تحركات لمحاولة التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة وجمهورية قبرص ولم يتم التوصل الى اي اتفاق حتى الآن(31).

وسَعت الحكومة الأمريكية السابقة في عهد باراك اوباما لتسوية النزاع بشكل سري، إذ انها سمحت للبنان بالبدء بإنشطة الأستكشاف والإنتاج في المناطق التي لا تخضع للنزاع حتى معالجة مسألة الخلاف اللبناني – الإسرائيلي بشأن المناطق المتنازع عليها، وبعد تأخير دام لثلاث سنوات اعلنت وزارة الطاقة اللبنانية في يناير / كانون الثاني 2017 تقوم بإستثمار الطاقة في خمسة قطع بحرية، وجاء الاعلان عقب موافقة مجلس الوزراء اللبناني على مرسومين يحددان كتل التنقيب ويحددان شروط المناقصات والعقود الخاصة بها(32). إذ صدر القانون رقم 163 (قانون تحديد المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية في 25 اغسطس 2011) و المرسوم رقم 6433 في 1 اكتوبر 2011 (تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة) والذي رفع فيما بعد للأمم المتحدة(33)، وبناءً على ما جاء في هذا المرسوم (المادة 2 و 3) وتحديد الاحداثيات الجغرافية الجنوبية للجمهورية اللبنانية فإنها طلبت من الأمم المتحدة " منع

خريطة (3)الحدود البحرية والمنطقة المتنازع عليها بين الكيان الصهيوني – لبنان

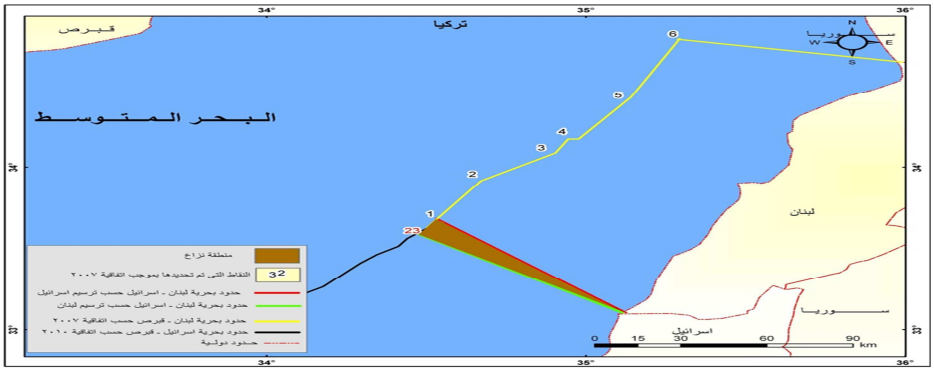

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

Daniel Meier, Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation , St. Anthony's Collge, University Of Oxford, 2013, p.6 .

اسرائيل من الحفر في تلك المناطق "، الا ان اسرائيل رفضت تلك المذكرة التي قُدمت من قبل لبنان، وردت على ذلك بتصريح من وزير البنية التحتية الوطنية الأسرائيلية " لانداو Landau " قال فيه " إن اسرائيل مستعدة لاستعمال القوة من اجل حماية ثرواتها البحرية " وقدمت احداثياتها للأمم المتحدة في عام 2011 والتي رفضتها لبنان إذ ارسل وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها " من الواضح ان الأحداثيات الجغرافية التي تم ايداعها معك من قبل اسرائيل تنتهك الحقوق السياسية والإقتصادية للبنان على مياهها الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة وقد قُطع من تلك المياه وهذه المنطقة 860 كيلو متر مربع " (34). الا ان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية اسهم في خفض التوتر بين الطرفين إذ تراجعت وتيرة التهديدات المتبادلة، كما غير الوزير الأسرائيلي لانداو لهجته وبدلاً من مواصلة التهديد باستعمال القوة، أخذ يدعو للتفاوض وتغليب لغة الحوار. وتبنت الولايات المتحدة في احتواء الموقف تكتيكين رئيسين فمن جهة انها تبنت الموقف اللبناني تحديداً من ترسيم الحدود لبحرية ومن جهة اخرى سارعت الى تعيين الدبلوماسي فورد هوف مبعوثاً خاصاً لحل النزاع بين الطرفين، إذ اصطحب فورد معه خبير الخرائط المائية في وزارة الخارجية الأمريكية ريموند ميلبسكي، وقد حذر هوف الأسرائيليين من مغبّة تحويل القضية الى قضية سياسية، بل اوصاهم بتقديم تصورهم للحدود الى الأمم المتحدة(35)؛ والتعامل مع القضية على انها خلاف تقني قابل للحل وان الجميع سيستفيدون منه، وجاء التحرك الأمريكي لسببين هما(36):

1. محاولة منع تفجر صراع اقليمي في المنطقة في ظل التحولات المتلاحقة التي يشهدها الوطن العربي، مما يؤثر سُلباً على المصالح الأمريكية.
2. الحفاظ على المصالح الأمريكية، إذ ان معظم الشركات التي تنقب عن الغاز لدى كل من لبنان واسرائيل وقبرص هي شركات امريكية، كما فاقمت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة من حساسية واشنطن تجاه اي تطور قد يؤثر سُلباً في الإقتصاد الأمريكي.

ووفقاً لما تقدم فإنه ليس من مصلحة البلدين تصعيد حالة الصراع بينهما، فإن اسرائيل تدرك جيداً إن المقاومة اللبنانية قادرة على منع استغلال الحقول التي تم اكتشافها، كذلك فالشركات الأجنبية المسؤولة عن التنقيب والاستكشاف لا تفضل الاستثمار في مناطق متنازع عليها، كما ان المسوحات الزلزالية تشير الى توافر كميات كبيرة من الغاز والنفط في مياه لبنان لهذا على البلدين السعي نحو ترسيم الحدود اما من خلال رسم خط ازرق في البحر على غرار الخط الأزرق في البر ومكمل له او من خلال الوساطه وهذا ما يحدث فعلياً لترسيم الحدود برعاية الأمم المتحدة وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ج – الكيان الصهيوني – مصر: بعد ان تم ترسيم الحدود المصرية – القبرصية حدث تعاون بين شركة نوبل والكيان الصهيوني في عام 2004 في مياه البحر المتوسط، وتم هذا التعاون دون أن يكون هناك ترسيماً للحدود بين الدولتين وبين إسرائيل، مما أعطى تل أبيب مساحة ممتازة من الحركة في مياه بحرية من المفترض أنها مصرية خالصة، وكان التعاون على هيئة اكتشاف وبدء العمل في حقل (ماري بي) في سواحل فلسطين المحتلة وبعدها بدأ الكيان الصهيوني بالاستيلاء على مياه مصر خاصة بعد اكتشاف حقل ليفاثان، فالكيان الصهيوني نفسه يعترف بأن الحقول في مياه هي محل نزاع وليست إسرائيلية بأي شكل(37). وسارعت مصر لتشكيل تحالفات لمواجهة التحركات الإسرائيليّة، فعقدت قمة ثلاثية في القاهرة بين الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي، رئيس وزراء اليونان أنتونيس ساماراس ورئيس قبرص نيكوس أناستاسيادس، والتي صدر عنها إعلان القاهرة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014، والذي تضمّن عدة امور منها التعاون الإقليمي في مجال اكتشاف الطاقة فى شرق المتوسط، واستئناف المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية واحترام الحقوق السيادية لقبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة، ودعوة تركيا للتوقف عن أعمال المسح الزلزالي في المناطق البحرية لقبرص، وقدمت مصر دعم متواصل للتوصل الى حل للمشكلة القبرصية وفقاً للقانون الدولي (38). وفي 10 نوفمبر 2014 جاء رد الحكومة التركية على ذلك بإعلان تطبيق قواعد الاشتباكات الفورية في البحر المتوسّط، وقامت بتفويض قوات البحرية التركية بذلك لمواجهة التوتّر المتزايد بين الدول الساحليّة بسبب مشاريع التّنقيب عن الغاز الطبيعي والنّفط في شرق البحر المتوسط، وتعتمد إسرائيل على إتفاقيّة ترسيم الحدود الّتي وقّعتها مع قبرص اليونانيّة، وتزعم أنّ هذا الترسيم سيحدّد مستقبلاً حدودها المائيّة، وهو ما يرفضه لبنان ومصر، وتركيا أيضاً(39)، كما عُقدت ثلاث قمم اخرى في ابريل 2015 في نيقوسيا و في ديسمبر 2015 في أثينا و2016 في القاهرة وتمت مناقشة عدة قضايا في قمة نيقوسيا منها ترسيم الحدود البحرية في المياه الإقليمية بالبحر المتوسط وفي قمة اثينا تمت مناقشة مبادرة التعاون وترسيم الحدود الدولية علي أساس القانون الدولي لاستغلال إمكانات هذا الموقع المحوري في مجالات الطاقة والتجارة والنقل بين أوروبا وآسيا وافريقيا وفي قمة القاهرة حددت آلية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستقرار والسلام والأمن والرخاء في شرق البحر المتوسط، والمجالات ذات الاهتمام المشترك ودعم قبرص من اجل التوصل الى حل عادل يخص توحيد شطري الجزيرة (40). كما تضمنت على إعطاء اليونان حقا في شريط مائي يمتد بين مصر وتركيا، ويقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر وقد قدم السفير إبراهيم يسري دعوى قضائية، لإلغاء قرار الحكومة المصرية بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية التي وقعتها مصر مع قبرص عام 2014 (41) التي ترتب عليها استحواذ قبرص والكيان الصهيوني على حقول الغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أنها أقرب إلى السواحل المصرية منها إلى سواحل الكيان الصهيوني، فقد اكد يسري في دعواه " ان هذه الحقول محل النزاع مصرية مائة في المائة، لأنها تبعد عن ميناء دمياط بنحو 190 كيلومتراً، بينما تبعد عن حيفا بحوالي 235 كيلومتراً، مشيراً إلى أن حدود المياه الاقتصادية 200 كيلومتراً، طبقاً للقانون الدولي " (42)، كما أكدت الدعوى إن حقل شمشون الذي تستغله إسرائيل، يبعد عن الساحل المصري بنحو 114 كيلو متراً فقط، وفقاً للتصوير الجوي، والأقمار الصناعية، والاستخبارات البحرية، وهو ما يجعله يقع ضمن المياه الاقتصادية المصرية(43)، وفي عام 2015 قضت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بالرقابة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص بوصفها من أعمال السيادة(44).

وبما إن الحدود غير مستقرة بين مصر والكيان الصهيوني فإن معظم الإكتشافات تمت قبل ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، فضلاً عن ان مصر لم تقدم دعوة للأمم المتحدة تطالب فيها بحقوقها المسروقة من الحقول المكتشفة بل إكتفت بعقد

اتفاقيات تخلت فيها عن المزيد من حصصها في شرق المتوسط مثل اتفاقية عام 2013 التي تنازلت بموجبها عن حقل افروديت لصالح قبرص، فضلاً عن التحالفات التي تهدف الى اعادة ترسيم الحدود وذلك لن يحقق لمصر شيئاً، فمن غير المعقول ان تتخلى قبرص عن حقلها الوحيد في شرق المتوسط لصالح مصر خاصة انها حصلت عليه بموجب اتفاقية تمت بين الطرفين او يتنازل الكيان الصهيوني عن حقلي شمشون وليفاثان وهو الحقل الأكبر لديها لصالح مصر، لاسيما ان الحقول تم اكتشافها في ظل غياب الترسيم القانوني للحدود البحرية بين البلدين هذا من جانب ومن جانب آخر ان القمم الأربع اكدت على احلال السلام في المنطقة والتأكيد على التعاون الاقتصادي المشترك بين دول المنطقة للاستفادة من تلك الموارد، كما ان دخول مصر في صراع مع الدول المحاذية لها ليس من صالحها خاصة بعد اكتشافها لحقل زُهر، فهي تسعى الى تصدير الغاز الطبيعي من هذا الحقل وذلك لن يتم الا من خلال انشاء تحالفات وعلاقات جيدة مع تلك الدول، وهذه التحالفات ربما تصعد الصراع مع تركيا التي لا تعترف بقبرص وضد اتفاقية 2003.

ثانياً: نظرة مستقبلية للصراع القائم في شرق المتوسط

هناك عدة احتمالات للصراع في منطقة الدراسة والتي تتمثل بما يأتي:

أ- **الوضع الراهن:** ويعني بقاء المنطقة المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني دون استكشاف او تنقيب او اجراء عمليات الحفر فيها مما يؤثر سُلباً على الطرفين وخاصة لبنان التي لم تجر فيها عمليات الحفر والتنقيب حتى الآن.

اما بالنسبة لقبرص وتركيا فمن المحتمل ان يبقى الوضع على ما هو عليه ويواصل الجانبين الإستكشافات بشكل مستقل، فعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونانيين في شباط 2013 وما احرزته من تقدم الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن الموارد الهيدروكربونية، والجانب المهم في هذه الحالة هو قدرة الجمهورية القبرصية على تطوير الغاز الذي سيعتمد بدرجة كبيرة جداً على القرارات التي تُتتخذ خارج قبرص ولا سيما تلك التي تتخذها اسرائيل والتي تتمثل بما يأتي(45):

1. الحكومة الإسرائيلية بشأن السماح بتصدير الغاز عبر منشآت تصدير غير اسرائيلية مثل مصنع الغاز الطبيعي المسال في قبرص.
2. قرار اسرائيل بتصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي عبر قبرص (خطوط أنابيب).
3. الصراع في سوريا ادى الى تكوين علاقات تعاونية بين اسرائيل وتركيا الأمر الذي يؤدي الى انشاء خط انابيب الغاز من اسرائيل الى تركيا.

ان بناء و تشغيل البنية التحتية من مدٍ للانابيب و بناء المصافي و مشاريع الغاز الطبيعي

يحتاج الى مبالغ مالية كبيرة و الى استقرار سياسي، و يبدو ان انقرة لا تريد ان تهمش دورها كدولة (مرور للطاقة). فالاتراك و الاسرائيليون عقدوا مؤخراً سلسلة محادثات سرية بخصوص المصالحة السياسية بينهما و امكانية مد خط الأنابيب الذي سيقلل من الاعتماد التركي على الغاز الروسي خاصة بعد ان ساءت العلاقات بينهما بشكل كبير بعد اسقاط تركيا لطائرة روسية في نوفمبر 2015، و كذلك لفتح اسواق جديدة للغاز الاسرائيلي. فضلاً عن ذلك ذلك، عرضت انقرة بناء ما يسمى ب (انابيب السلام) لنقل الغاز القبرصي الى الاسواق الاوروبية عن طريق الاراضي التركية ووافقت قبرص على المشروع بشرط ايجاد حل (المشكلة القبرصية) وهذا سيعزز الحجة التي تدعمها امريكا ايضاً من ان ارباح الغاز قد تؤدي الى توحيد الجزيرة ذلك ان القبارصة اليونانيين و الاتراك سيجنون كثير من الارباح و الفوائد من جراء قبولهم بإحلال السلام بينهم(46).

ب- **تفاقم الصراع** : تثير اكتشافات موارد الطاقة شرق البحر المتوسط وخاصة الغاز إمكانية نشوب حروب غير تقليدية بين الدول قد تتمثل بهجوم مجموعات مسلحة على المنصات البترولية البحرية او لخطف العاملين فيها(47)، خاصة في ظل تراكم الخلافات السياسية والحدودية القديمة، فضلاً عن النزاع بشأن المصالح البترولية التي ادت الى فتح جبهة جديدة من الصراعات، كما يمكن التوصل الى حلول جذرية لمشكلات قديمة اذا اقتضت المصالح الاقتصادية للدول المعنية ذلك لا سيما اذا توفرت وساطات ترعاها الدول الكبرى مؤثرة في الطرفين المتنازعين(48).

إن التنافس على حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط التي ادلت بها تركيا حليفة اسرائيل، وحالة الحرب بينها وبين لبنان ادى الى تكثيف تواجد القوات البحرية في حوض ليفانت التابعة للدول الفاعلة في المنطقة بما فيها روسيا، بعد تقليص الأسطول البحري الأمريكي عام 2007. كما تعد هذه الحقول اهدافاً جديدة لحماس وحزب الله الذي يعتمد استعمال القوة في حل النزاعات وليس الخضوع للمحاكم الدولية، وبإمكانهما تعطيل مشاريع اسرائيل البحرية من خلال استهداف الحفارات الإسرائيلية والدوريات البحرية، فحزب الله يمتلك صواريخ صينية من طراز C-802 المضادة للسفن، كما زودته سوريا بصواريخ ياخونت الروسية، وايران زودت حركة حماس في غزة بصواريخ مماثلة، وبعد الدعم الذي قدمه حزب الله لسوريا استطاع ان يعيد دوره الشعبي كقوة المقاومة الوحيدة القادرة على الدفاع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلي، فالقتال من اجل الحقوق اللبنانية في شرق البحر المتوسط يوفر الحجة اللازمة لإعادة مصداقيته وسبب وجوده في نظر الجماهير اللبنانية، وكذلك الحال بالنسبة لحماس التي يمكنها ان تتنافس مع السلطة الفلسطينية وتُثبت وجودها كمقاومة حقيقية من خلال مهاجمتها لأهداف اسرائيلية بحرية. ففي اب / 2014 اعلنت عن هجومين صاروخيين على منشأة الغاز الإسرائيلية البحرية فضلاً عن منظمات اخرى في غزة وسيناء وايران بإمكانها ان تعمل بالشيء ذاته(49). وفي حرب تموز 2006 تمكن حزب الله من ضرب سفينة بحرية اسرائيلية قبالة الساحل اللبناني باستعماله صاروخاً صينياً مضاداً للسفن من طراز (C-802) مما أدى الى مقتل أربعة بحارة، وإن حصول حزب الله على صواريخ من طراز ياخونت يُشكل تهديداً خطيراً على الكيان الصهيوني لأنها سوف توفر للحزب القدرة على ضرب منصات انتاج الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، فهذه الصواريخ يمكن أن تضرب أهدافاً على مسافة 300 كيلومتر ومن ثم فأنها ستوفر للحزب تحسناً كبيراً عن صاروخ (C-802) القادر على ضرب أهداف على مسافة 110 كيلومترات(50). وحزب الله لديه وحدة مغاوير في البحر ويستعمل تحت سطح البحر وحدات غطس مدربة جيداً ومزودة بأجهزة متطورة، وكذلك الحال بالنسبة لحماس لديهم قوة بحرية تتألف من عشرات المقاتلين الذين خضعوا للتدريب في ايران ويستعملون اجهزة تحت سطح البحر تحتوي على محرك يسمح للغطاس بالتحرك بسرعة كبيرة واجتياز مسافات أكبر ومن ثم يستعد الجيش الصهيوني لتسلل الغطاسين(51).

ووفقاً لمواقف الطرفين فإن مستقبل موارد الطاقة والصراع عليها بين تركيا وقبرص سيكون كالآتي(52):

1. ارسال سفن استكشافية تركية للقطاعات البحرية الخمسة الواقعة غرب قبرص التي تدعي تركيا بأنها تمثل جرفها القاري (1، 4، 5، 6، 7)، ومن المحتمل ان تَتخذ اجراءات عسكرية لمنع قبرص من الإستكشاف في هذه القطاعات ومع ذلك تجنبت قبرص التنقيب في هذه المناطق الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة الصراع بين الطرفين.
2. الأوامر العسكرية المتعلقة بمغادرة السفن الاستكشافية: من الممكن ان ترسل تركيا دوريات بحرية جديدة للمناطق التي يجري فيها الإستكشاف والتنقيب خاصة انها سبق وارسلت سفينة Homer Ferrington الإستكشافية الى قطاع 12 في سبتمبر 2011 وسيكون التصعيد الرئيس في هذه الحالة بإن تقوم السفن العسكرية بإجبار السفن الاستكشافية القبرصية على الخروج من المنطقة.

ج – حل الصراع: يُمكن حل الصراع بين لبنان والكيان الصهيوني من خلال عدة خيارات تتمثل بالآتي(53):

1. إنشاء مشروع مشترك باستعمال الشركات العالمية لتطوير الموارد المكتشفة بشكل مشترك لكلا البلدين وبهذا يحد التفاعل المباشر بين الكيان الصهيوني ولبنان، ويتم تقاسم عائدات تصدير الغاز والنفط بينهما.
2. الإدارة المشتركة ويتم من خلال إقامة مؤسسة مشتركة للإشراف على القطاع والتصرف نيابة عن البلدين.
3. الوصاية: يقوم كلا البلدين بتسليم حقوقهما في استكشاف واستغلال الموارد لطرف ثالث مستقل وهذا الطرف يمكن ان يكون منظمة دولية مثل الأمم المتحدة وتقوم بتطوير الموارد من اجل مصلحة الطرفين وهذا الخيار هو الأنسب للكيان الصهيوني ولبنان.
4. وضع القضية ضمن اختصاص مجلس الأمن الدولي من خلال توسيع انتداب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) لتشمل الحدود البحرية بين الكيان الصهيوني ولبنان، فضلاً عن حدودها البرية ؛ يمكن أن يكون ذلك حلا واقعيا ومقبولا لجميع

الأطراف، ولكن يجب أن تكون هذه الخطوة مدعومة بقوة من الولايات المتحدة؛ ودعم جهود قبرص للتوسط بين الطرفين ؛ لكن هذه البلدان لا ترى دور قبرص محايد دائماً(54).

اما الصراع التركي – القبرصي فيمكن حله من خلال مناقشة المسائل المتعلقة بموارد الطاقة تحت رعاية الأمم المتحدة ومن ثم فإن ادارة ايرادات هذه الموارد سوف يعزز من ثقة القبارصة الأتراك ويعالج مخاوفهم من ان القبارصة اليونانيين مصممون على ابقاء الايرادات لانفسهم، بيد ان القبارصة اليونانيين رفضوا كل المحاولات لبحث اى جانب من جوانب الموارد المكتشفة مع القبارصة الاتراك(55).

الخاتمة:

ان موارد الطاقة التي اكتشفت في شرق المتوسط اججت الصراع الاقليمي حول الحدود البحرية في المنطقة، واذا ما تم التوصل الى تسوية بين الدول المتصارعة فأن ذلك سوف يؤثر على موارد الطاقة واستثمارها، ويمكن التوصل الى حلول بغية استثمار هذه الموارد والاستفادة منها باللجوء الى الوساطة او الوصاية فضلاً عن الأتفاقيات الثنائية التي من الممكن ان تعقد بين هذه الدول.

الهوامش:

(1) Pavlos Theodoulou," Cyprus Hydrocarbons: Analysis Of The Strategic Development Options", CEPMLP Annual Review 2012/2013, Vol. 17, Center For Energy, Petroleum And Mineral Law And Policy, University Of Dundee, United Kingdom, 2013 , P.4.

(2) Nikhil Gahlawat, Nathan Haft, Julian Lopez, New Finds of Energy in the Eastern Mediterranean: Cause for Conflict or Cooperation?, Harvard Kennedy School of Government, Harvard university, Cambridge, 2012, p.9.

(3) Ayla Gürel And Laura Le Cornu, Turkey And Eastern Mediterranean Hydrocarbons, Global Political Trends Center Publications, Istanbul Kültür University, 2013, P.7.

(4) James ker-Lindsay," Cyprus-Turkey: Growing Tensions", Mediterranean Politics ; turkey-balkans, London School of Economics and Political Science, London, 2012, p.192.

(5) Laura El-Katiri, Political Dialogue to Facilitate the Development of Energy Resources in the East Mediterranean, Istituto Affari Internazionali (IAI), Roma, 2016, p.19.

(6) Ayla Gürel & Laura Le Cornu, Turkey And Eastern Mediterranean Hydrocarbon, Global Political Trends Center Publications, Istanbul Kültür University, Istanbul, Turkey, 2013, P.14-15.

(7) Stratis Andreas Efthymiou, Extracting Gas And Engaging In Peace Talks: Normalizing A Politics Of Defence And Contesting Reconciliation In Cyprus, Institute For Conflict Transformation And Peacebuilding, Bern, 2013 , P.7,9.

(8) Stratis Andreas Efthymiou, Op. Cit, p.8.

(9) Janiki Cingoli, "The New Energy Resources in the Centre-East Mediterranean: Potential Current and Future Geo-Strategic Consequences", Istituto Affri Internazionali (IAI) , Italia, 2016, p.8.

خطة عنان: مبادرة قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في نوفمبر 2002 لحل الصراع بين قبرص اليونانية وقبرص التركية إذ قدم ما يسمى " بخطة عنان ". وأجريت مفاوضات مطولة حول خطة "كوفي أنان" خلال الفترة من نوفمبر 2002 حتى مارس 2003 وتم رفض الخطة من قبل الطرفين ومن ثم اقترح طرح الأمين العام فكرة إجراء استفتاء عام على الخطة، إذ أشرفت الأمم المتحدة على الاستفتاء العام في شطري قبرص إبريل 2003 الذي ايدته قبرص التركية ورفضته قبرص اليونانية. (ينظر الى :

-George KYRIS, "The European Union And The Cyprus Problem: A Story Of Limited Impetus", EASTERN JOURNAL OF EUROPEAN STUDIES, Vol. 3, 2012, P. 90 - 91 - .
Carol Migdalovitz, Cyprus: Status Of U.N. Negotiationsand Related Issues،

(10) Janiki Cingoli, Op.Cit, p.9

(11) Vincent L. Morelli, Cyprus: Reunification Proving Elusive, Congressional Research Service, 2017, p.16.

(12) أحوال تركية، مفاوضات غامضة.. تركيا ترفض التنقيب الأحادي عن النفط والغاز في قبرص، 30 / ديسمبر / 2017 على الموقع: https://ahvalnews.com/ar.

(13) Hana Krhovská, Conflict Resolution In The Disputes Over Resources In The Eastern Mediterranean: Thecase Of Israel And Lebanon, (Master Thesis), Masaryk University, Czech Republic, Faculty Of Social Studies, 2014, P.32.

(14) Ehab Abu-Gosh, Rafael Leal-Arcas, Gas And Oil Explorations In The Levant Basin: The Case Of Lebanon And Israel, Oil, Gas And Energy Law Intelligenc (Ogel), Vol. 11, Issue 3, 2013,p.7.

(15) H.E. General Michel Sleiman, President of the Republic of Lebanon, at the Sixty-Sixth Session of the General Assembly of the United Nations, New York, September 21, 2011, p. 4.

(16)Wassim Mroueh," Lebanon to fight Israel at U.N" , The Daily Star, July 11, 2011, p.1.

(17)Zeina Karam," Hezbollah Warns Israel Against 'Stealing' Gas ", The San Diego Union-Tribune, 26 July 2011, Available On: Http://Www.Sandiegouniontribune.Com/Sdut-Hezbollah-Warns-Israel-Against-Stealing-Gas-2011jul26-Story.Html

(18) Haaretz, Infrastructure Minister Warns Hezbollah: Israel Will Fight for Its Gas Fields, Jun 24, 2010, Available On: https://www.haaretz.com/1.5138805

(19)Nicholas Blanford, The Next Big Lebanon-Israel Flare-Up: Gas,6. Apr, 2011 http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2061187,00.html Nikhil Gahlawat, Nathan Haft, Julian Lopez, Op. Cit, p. 9 (20)

(21) Roby Nathanson, Natural Gas in the Eastern Mediterranean Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?, Israeli European Policy Network (IEPN) and The Institute For National Security Studies (INSS), Tel Aviv, 2012, p.22.

(22) Ehab Abu-Gosh, Rafael Leal-Arcas, Op.Cit, p.13

(23) Hana Krhovská, Op. Cit, P. 36 – 37.

(24) Roby Nathanson, Op. Cit, p. 23

(25) Daniel Meier, Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation , St. Anthony's Collge, University Of Oxford, 2013, p.4.

(26) Ibid, p. 3.

(27) Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, The Cyprus Hydrocarbons Issue: Context, Positions and Future Scenarios,op. Cit , 2013, p.16.

(28) Giannis Kallika, Cyprus Hydrocarbons: Scenarios And Options , Op. Cit , P.30

Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, Op. Cit, p.16 (29)

(30) Letter from the Minister for Foreign Affairs and Emigrants of Lebanon addressed to the Secretary-General of the United Nations, UN Doc. 3372.11D, 3 September 2011: http://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/LBN.htm Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, Op. Cit, p. 17 (31)

(32) Carla E. Humud, Lebanon, Congressional Research Service, 2017, p. 17

(33) Daniel Meier, Op. Cit, p.4.

(34) Hana Krhovská, Op. Cit, p 38 – 39

(35) صالح النعامي، " اكتشافات الغاز الإسرائيلية قيمة استراتيجية وتداعيات اقليمية"، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، 2011، ص 10.

(36) المصدر نفسه، ص 11.

(37) ساسة بوست، حرب الطاقة العالمية كيف خسرت مصر لصالح اسرائيل ؟ ، 20 مارس 2015، على الموقع: https://www.sasapost.com/energy-war-in-mediterranean-sea/

(38) اليوم السابع، "إعلان القاهرة" الصادر عن القمة الثلاثية (مصر - قبرص - اليونان)، 8 نوفمبر 2014 http://www.youm7.com/story/2014/11/8 /

(39)Walaa Hussein, EGYPT PULSE New gas fields add more heat to already simmering Mediterranean,6 october 2015, Available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/10/mediterranean-gas-discoveries-egypt-turkey-israel.html#ixzz56praWYsW

(40) مصراوي، القمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان..حجر أساس للاستقرار في شرق المتوسط، 20 نوفمبر 2017 على الموقع: http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details
(41) حنان عامر، الجولة الثانية في الصراع بين الشعب وحكومة السيسي لإبطال اتفاقية التفريط في حدود مصر البحرية بالمتوسط.. ثورة الوعي، حرية بوست، 18 يناير 2017، على الموقع: http://www.horriapost.net/article/94741
(42) محمد سليمان الزواوي، غاز شرق المتوسط، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2016، ص8.
(43) المصدر نفسه، ص 9.
(44) محمد نابليون، القضاء الإدارى: اتفاقية ترسيم الحدود مع قبرص من أعمال السيادة لا تخضع لولاية القضاء، الشروق، 29 اغسطس 2017، على الموقع: http://www.shorouknews.com
(45) Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, The Cyprus Hydrocarbons Issue: Context, Positions And Future Scenarios, op. cit, p. 92
(46) Emmanuel Karagiannis, " Shifting Eastern Mediterranean Alliances ", the Middle East Quarterly, vol. 23, number 2, 2016. Available on: http://www.meforum.org/5877/shifting-eastern-mediterranean-alliances
(47) وليد خدوري، " الأبعاد الجيوسياسية لبترول شرق المتوسط "، وليد خدوري (محرر)، بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية (كتاب محرر)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015، ص 117
(48) المصدر نفسه، ص 118.
(49) Efraim Inbar, The New Strategic Equation In The Eastern Mediterranean, The Begin-Sadat Center For Strategic Studies, Bar-Ilan University, Mideast Security And Policy Studies No. 109, 2016, P.26.
(50) صحيفة النهار، هل حصل حزب الله على صواريخ ياخونت الكاسرة التوازن ؟، 2017. على الموقع: https://www.annahar.com
(51) زهير اندراوس، " إسرائيل: حزب الله وحماس طورتّا قدراتهما البحريّة وأقامتا وحدات خاصّةً لتوجيه ضرباتٍ ولدينا ذخيرة جيدّة لمعالجة تهديدات بر-بحر وبحر- بحر "، صحيفة رأي اليوم، 2017 مقال على الموقع: http://www.raialyoum.com/?p=704505
(52) Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, Op. Cit, p. 89
(53) Laura El-Katiri ," Political Dialogue To Facilitate The Development Of Energy Resources In The East Mediterranean ", The Osce's Contribution To Energy Governance In The Mediterranean Region, Istituto Affari Internazionali (Iai), Roma, 2016, P.15-16.
(54) Naji Abi-Aad, The Conflict Between Israel And Lebanon Over Their Exclusive Economic Zones, Egmont – The Royal Institute For International Relations, Brussels, 2014, P. 71.
(55)Ayla Gürel, Fiona Mullen, Harry Tzimitras, OP. Cit, p. 92